وكما انه يمكن جعل الكلام الكلي مذكورا بذكر الجزئي بكونه في
ضمنه كذلك يمكن جعل الأحوال مذكورا بذكر الكلام المشتمل
عليها بكونها كيفياته كما جعل السكاكي الالتفات الواقع في الطرق
مشهورا باشتماعها فقال متى صرت من تتابع الالتفات على انه قد
قيل ان بعض الأحوال مذكورا حقيقة ككلام التعريف وتنوين
التنكير وموكدات الكلام فقد ظهر ان قوله على ما يقتضي
الحال ذكره يحتمل الأحوال والكلام الكلي واما الثاني فلان
تلك الأحوال تكون كلية كالتأكيد الكلي والتعريف الكلي
وجزئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي الموجودين في الكلام
الجزئي فيجوز أن يكون مقتضى الحال هو الكلي والأحوال المذكورة
في تعريف المصنف هي الجزئيات الموجودة في الالفاظ فيصح أن
اللفظ بسبب اشتماله على الجزئي يطابق الكلي ويوافقه بالا
شتمال عليه في ضمن الاشتمال على الجزئي مثلا ان زيدا قائم
باشتماله على التأكيد الجزئي يكون مشتملا على الكلي ايضا
ولئن تنزل عن ذلك يقال لا شك ان مقتضى الحال امر كلي
وهذه الاحوال جزئيات له فيصح انها احوال له يطابق
اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتماله على تلك الاحوال
مشتملا على مقتضى الحال فعلم انما ذكر المصنف في تعريف المعاني

محتمل

محتمل بكون المقتضي هو الاحوال واما الثالث فلان المطابقة كما يكون
بمعنى الصدق على ما هو اصطلاح أهل المعقول تكون بمعنى الموافقة
على ما هو المعنى اللغوي كيف والمعنيان متباينان غاية التباين
ثم لم يعرف في هذا اصطلاح في لفظ المطابقة فيحمل على المعنى اللغوي
الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد دليل النقل وهي الموافقة
ولا ريب في صحة القول بموافقة الكلام للاحوال باشتماله عليها مع
ان حمل المطابقة ههنا على الصدق يوجب تعكيسا لاصطلاح المعقول
لانه يقال في اصطلاحهم الكلي مطابق للجزئي بمعنى ان الكلي صادق
عليه فالصدق منه هو المطابق على لفظ اسم الفاعل وهنا المطابق
على لفظ اسم المفعول وأمر المصدوق عليه بالعكس وهذا معنى
قوله على عكس ما يقال الكلي مطابق للجزئيات وظهر انما ذكروا
من مطابقة الكلام لمقتضى يحتمل بكون المقتضى هو الاحوال
فاذا كانت هذه الامور محتملة لذلك وما نقلنا من كلامهم
في معظم المواضع محكم في ذلك وعلى المحتمل حكم المحكم سيعه لنا
سيما اذا ايد المحكم بما هو الاصل في اطلاق الالفاظ وهو تحقيق
المعنى حقيقة كما بينا وقد انكشف عليك بما ذكرنا اندفاع الامور
التي دعته رحمه الله تعالى الى الحكم بالتسامح **قوله** لان الاعتبار
اللائق تعليل لباعثية تفاوت المقامات لاختلاف مقتضى الحال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)